



آفاق

■ ماجد أحمد مراد
majedplc@hotmail.com

سلطة متأمرة وشعب حر

للأسف بات من الواضح أن سلطة الضفة الغربية ليست سوى مجموعة من المنتفعين وجوقة من "المطبلين" الذين لا هم لهم غير مصالحهم الخاصة ليس إلا!! السلطة لم يعد يهتما قضايانا الوطنية الكبرى بل ستكون محظوظين إذا سلمت هذا القضايا من تأمر السلطة وأزمها. ومن أهم القضايا الوطنية الكبرى أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال البغيض والذي قارب عددهم على "5000" أسير؛ خلف كل واحد منهم ألف حكاية ورواية؛ ومنهم الشيوخ والمرضى والنساء والفتية الأشبال، هذا الجرح الغائر بحاجة لجهود منظمة ومستمرة بهدف نصرة الأسرى وقضيتهم، لكن الواقع غير ذلك والحال يغني عن السؤال فلدينا سلطة في الضفة الغربية وأجهزتها الأمنية العاملة في خدمة الاحتلال عبر التنسيق مع بما يخدم أهداف الاحتلال وبرامجه الاستراتيجية. السلطة في الضفة لم تعمل لمصلحة الأسرى ما هو مطلوب منها فهي لم تدول القضية ولم تتقدم أي خطوة فيما يخص محكمة الجنايات الدولية ومحكمة قادة الاحتلال وخاصة فيما يتعلق بجرائمهم بحق الأسرى الأبطال، وهي كذلك لم تحرر واحداً من الأسرى بأي طريقة كانت، ولم تبذل جهداً دبلوماسياً مؤثراً ولا فاعلاً نصرة للأسرى الأبطال، ناهيك عن حياكة المؤامرات الضارة بشعبنا وقضايانا الوطنية الأخرى والتقارب مع الاحتلال بل التماهي معه في كثير من القضايا والموضوعات والمستجدات اليومية والسياسية. إن ما حدث مؤخراً فيما يخص أبطال نفق الحرية في "جلبوع" وما رافق ذلك من أحداث ومستجدات خاصة بحق الأسيرين البطالين "كمجي وانفيغات" وعملية إعادة اعتقالهما من مدينة جنين الواقعة شمال الضفة الغربية ثم انسحاب قوات الاحتلال من المدينة بسهولة وهدوء لهو أكبر دليل على عدم حاجة الشعب الفلسطيني لسلطة لا ترعى مصالحه ولا تحمي أبطاله. ومقابل سلوك السلطة هذا تجد الشعب الفلسطيني شعباً حراً يعيش فلسطينيين ويعمل من أجلها ليل نهار ولديه الاستعداد للتضحية بكل غالي ونفيس من أجل الحرية والعيش بكرامة والانعتاق من الاحتلال، شعبنا متوحد خلف أسراه الأبطال الأحرار وتواق لحريتهم وملنف حول المقاومة ويدعم كل إجراءاتها الهادفة لتحريرهم بل وينتظر هذا اليوم بفارغ الصبر، لا شك أن شعبنا وأسرانا يستحقون قيادة أفضل وعلينا العمل من أجل استبدال سلطة أوصلو بغيرها تؤمن بعدالة القضية وتعمل لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني وتطلعاته. ومن متطلبات استبدال السلطة وانهاه حكمها هو وجود قيادة بديلة فاعلة وقوية وقادرة على المناورة السياسية واستجلاب الرضى الدولي وحشد طاقات الأمة البشرية والمالية واللوجستية.. الخ من أجل نصرة فلسطين ورفع اسمها عالياً في المحافل الدولية ودحض روايات الاحتلال. ولعل المتطلبات سابقة الذكر متوفرة بشكل نسبي في بعض القوى الفلسطينية غير أنه ينقصها التعاطف الدولي وخاصة من قبل المجتمع الدولي والدول الإقليمية الكبرى والمؤثرة، وهنا من الواجب الوطني على القيادة الفلسطينية البديلة الصبر والعمل الدؤوب من خلال علاقاتها الدولية لتتسع تلك العلاقات وتتراكم يوماً بعد يوم لصالح فلسطين وشعبها وقضيتها. بقدر ما كانت هذه القوى الحرة والشريفة قادرة على نسج مزيد من العلاقات الدولية واقتحام حلبة الدول الأوروبية في علاقاتها؛ واقناع المجتمع الدولي بعبثية وجود السلطة ومدى انتهاكها لحقوق الإنسان.. الخ، ستكون أقرب من التأثير في معادلة تجاوز السلطة وازاحتها عن سدة الحكم وهو المطلوب من أجل فلسطين وشعبها ومقدساتها وأسراها الأبطال. وفي الختام لا بد من الإشارة إلى أحدث استطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور في رام الله وأظهر تأييداً واسعاً من قبل الشعب الفلسطيني لحركة حماس وأنها هي الأجدر بتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني، ومطالبة أغلبية المواطنين باستقالة رئيس السلطة محمود عباس، حيث بلغت نسبة المطالبين باستقالته 80% من إجمالي المستطلعة آراؤهم.

لجنة الصياغة تبحث مشاريع قوانين جديدة وتعديل أخرى



ودققت لجنة الصياغة مشروع قانون معدل لقانون الأسرى والمحررين رقم 19 لسنة 2004، والذي يهدف لتقليص الخصم السنوي من ضريبة الدخل على رواتب الأسرى المعتقلين في سجون الاحتلال من 8% إلى 6%، تمهيداً ل عرضه على المجلس التشريعي للقراءة الثانية. وناقشت اللجنة مشروع قانون معدل لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك لاستدراك بعض أوجه القصور التي كشفتها الممارسة العملية، حيث تم إضافة بعض النصوص الجديدة لتواكب الصور المستحدثة لجريمة المخدرات، وقررت اللجنة عقد ورشة عمل قريباً لبحث مشروع القانون المعدل بحضور كل الجهات ذات العلاقة. إلى ذلك قررت اللجنة عقد ورشة عمل لبحث مشروع قانون معدل لقانون التقاعد رقم 7 لسنة 2005، لبحث تطوير القانون والوقوف على مستجداته ومواده كافة بمشاركة الجهات ذات الاختصاص. الجدير ذكره أن لجنة الصياغة تسعى بشكل دائم نحو مواثمة التشريعات الفلسطينية وتحديثها بما يتناسب مع مفرزات الحياة العصرية.

بحثت لجنة الصياغة بالمجلس التشريعي عدداً من مشاريع القوانين الجديدة، ومشاريع لتعديل قوانين أخرى؛ جاء ذلك أثناء اجتماع دوري عقدهته اللجنة يوم أمس برئاسة رئيسها النائب محمد فرج الغول، ولحضور أعضائها كافة. ولفت النائب الغول؛ أنه جرى خلال الاجتماع التدقيق النهائي على مشروع قانون التنفيذ الشرعي، في ضوء ورش العمل التي عقدت مؤخراً لمناقشة المشروع وانضاجه، مؤكداً أن مشروع القانون بات جاهزاً للعرض على المجلس التشريعي للقراءة الثانية، وأنه سيكون جاهزاً للتنفيذ في المحاكم الشرعية خلال نحو شهر تقريباً. كما ناقشت اللجنة المقترحات الخاصة بالقراءة الثانية لمشروع قانون إلغاء ضريبة الإشغال، والمقرة بموجب قانون البلديات رقم 1 لسنة 1934، والذي سبق للمجلس التشريعي أن أقر مذكرة المناقشة العامة لمشروع المذكور، والذي يستهدف تجميد ضريبة الإشغال المفروضة من أجل الانتفاع من العقار حيث خلصت اللجان المختصة في المجلس التشريعي لعدم قانونيتها، وبالتالي أجمع على إلغائها.

التشريعي يدين تمديد الاعتقال الإداري للنائب نايف الرجوب

في كل العالم. الجدير ذكره أن محكمة الاحتلال كانت قد مددت الاعتقال الإداري للنائب الرجوب لمدة "4" أشهر وذلك أثناء جلسة عقدتها يوم الأحد الماضي؛ ويبلغ الرجوب "63" عاماً من عمره وكانت قوات الاحتلال قد اختطفته من بيته في الخليل بتاريخ 19 مايو/ أيار المنصرم ومنذ ذلك الحين وهي تمنع ذويه من زيارته. وتعرض النائب نايف الرجوب للعديد من الاعتقالات لدى الاحتلال، وأمضى في سجون الاحتلال ما يزيد عن 12 عاماً على فترات متفرقة، أكثر من نصفها في الاعتقال الإداري بحجة وجود ملف سري.



أدانت رئاسة المجلس التشريعي تمديد الاحتلال الاعتقال الإداري للنائب عن محافظة الخليل نايف الرجوب، وقالت في تصريح صحفي مقتضب: "إن الاحتلال يتعمد تغييب نواب الشعب الفلسطيني في سجونهم بهدف تخريب التجربة الديمقراطية الفلسطينية ومعاقبة الناخب الفلسطيني على اختياره". ودعت رئاسة المجلس برلمانات العالم ومؤسساته الإنسانية والحقوقية للعمل على فضح ممارسات الاحتلال وانتهاكاته القانونية الجسيمة وضربه بعرض الحائط للحصانة البرلمانية التي من المفترض أن النواب يتمتعون بها أسوة بزملائهم البرلمانيين



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

■ تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

خلال جلسة عقدها أمس رفضا لاتفاقية "إطار التعاون" بين الأونروا وأمريكا

د. بحر: على "الأونروا" التراجع الفوري عن كل القرارات والاتفاقيات الجائرة بحق اللاجئين، وعدم تقليص خدماتها



لصالح المشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة، مشيراً إلى أن التشريعي خاطب كل البرلمانات العربية والإسلامية والدولية وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وكل المؤسسات الحقوقية والإنسانية والمنظمات الدولية والأممية، للتصدي لهذه المؤامرة التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين والعمل من أجل إحباطها.

ودعا جماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان، إلى الوقوف صفا واحدا في وجه هذه المؤامرة، والخروج في مسيرات شعبية عارمة من أجل إحباطها.

البقية >>> 02

تجافي حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعدم إجراء أي تقليصات على أي من القطاعات الخدمية التي تقدمها للاجئين، والعمل على تطوير مستوى وآليات الدعم والخدمات بدلا من تقليصها، والنأي بنفسها عن مخططات التصفية والتوطين والتآمر ضد قضية اللاجئين الفلسطينيين. ودعا إلى بلورة أوسع حراك برلماني وسياسي، إقليمي ودولي، بهدف إبطال اتفاق الإطار، مطالبا بعزل "الأونروا" عن سهام التأثير والنفوذ الأمريكي اللاقيمي واللاقانوني الذي يهدف إلى تفرغها من مضامينها الأساسية وأهدافها الإنسانية

اتفاق إلحاق وتبعية يُخرج "الأونروا" عن مهامها الأساسية، ويحرف مسارها الوظيفي لخدمة اللاجئين الفلسطينيين والنهوض بأوضاعهم في مختلف المجالات". وأضاف: "إنه من المؤسف أن تنزلق "الأونروا" إلى مثل هذا الاتفاق الذي حولها إلى أداة سياسية ووكيل أمني بامتياز تابع للإدارة الأمريكية المنحازة تماما للاحتلال"، وطالب الأمم المتحدة والدول المانحة بتحمل مسؤولياتها تجاه معالجة الأزمة المالية التي تعاني منها وكالة الغوث. ودعا بحر رئاسة "الأونروا" للتراجع الفوري عن كل القرارات والاتفاقيات الجائرة التي

ندد نواب المجلس التشريعي باتفاقية الإطار التي تم توقيعها بين الأونروا وإدارة بايدن، ووصفوها بالانتهاك الصارخ للقانون الدولي؛ داعين لإسقاطها، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي: هذا وقال رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر: أثناء كلمة له في مستهل الجلسة: "إن الشعب الفلسطيني فوجئ في منتصف شهر يوليو الماضي بتوقيع اتفاق إطار بين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" والإدارة الأمريكية ينص على استئناف الدعم المالي الأمريكي للأونروا تحت شروط مذلة وغير قانونية تجعل منه



جانب من اجتماع رئيس اللجنة القانونية مع الائتلاف الأهلي للمطالب بتعديل قانون الأحوال الشخصية

المجلس التشريعي يقر ملحق الموازنة للسنة المالية 2021

جديدة على بند الرواتب والأجور وبند النفقات التشغيلية. وتركز الملحق في بند الرواتب والأجور من خلال الأحداث الوظيفية الجديدة والبالغ قيمتها (5.44) مليون شيقل، أي ما نسبته 70% من الملحق.



أقر المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 22 أيلول 2021، ملحق الموازنة للسنة المالية 2021 المقدم من لجنة متابعة العمل الحكومي للمجلس التشريعي، والمقدر بمبلغ (7.8) مليون شيقل. وجاء الملحق بإضافة مخصصات

اللجان الاقتصادية والقانونية تلتقيان رئيس سلطة الأراضي

07

لجنة القدس والأقصى تحذر من استمرار اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى

07

لدى لقائهما مع النائب العام.. اللجان القانونية والرقابة تطلعان على سير العمل بالنيابة العامة

03

اللجان القانونية والتربية تستكملان الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع قانون التنفيذ الشرعي

03

النائب عدوان: ندين اتفاقية "الإطار" ونعتبرها مقدمة عملية لإلغاء حق العودة



النواب: اتفاقية "الإطار" تشكل انتهاك صارخ للقانون الدولي، وحرماً لوكالة الغوث عن دورها الإنساني

د. بحر يطالب الأمم المتحدة بمعالجة الأزمة المالية للأونروا وعدم السماح بأي اتفاقيات تحرفها عن دورها



تقرير لجنة شؤون اللاجئين حول

اتفاقية إطار التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"

للوطن، الأمر الذي لن ينجح، مطالباً الشعب الفلسطيني التلاحم من أجل إسقاط هذا المخطط التصفوي للقضية الفلسطينية.

النائب هدى نعيم



من جهتها؛ بينت النائب هدى نعيم أن الإدارة الحالية للأونروا هي الأسوأ منذ تأسيسها، وقد تكون مختزقة صهيونياً، الأمر الذي يتطلب الوقوف في وجهها لعدم السماح لها بتمير أي اتفاقات من شأنها تفويض حق العودة.

وأكدت النائب نعيم على ضرورة أن تلزم الأونروا برفض أي تمويل مشروط عليها، وأن تبحث عن تمويل لا يتسبب في المس بالمهام المناطة بها، ورفض الابتزاز السياسي.

النائب يونس الأسطل



من ناحيته؛ تساءل النائب يونس الأسطل عن سبب إصرار الأونروا على العمل الاستخباري بحق شعبنا، مؤكداً ضرورة رفض أي مساعدة أمريكية مشروطة، والتوجه للأمم العربية والإسلامية لتوفير الدعم اللازم للأونروا.

وأوضح النائب الأسطل أن البعض يريد تقزيم القضية الفلسطينية، مؤكداً على أن كل المؤامرات لن تنجح في تصفية القضية الفلسطينية.

النائب محمد فرج الغول



أما النائب محمد فرج الغول أكد أن اتفاقية الإطار مخالفة للقانون الدولي، وتنتهك مبدأ الحياد وهو من أهم مبادئ الأونروا، معتبراً أن

الولايات المتحدة الوجه الآخر من الاحتلال خاصة أن الاتفاقية تجعل من الأونروا كمخبر ووكيل خاصة للاحتلال والولايات المتحدة. وقال النائب الغول: "إنه لا يليق للأونروا التوقيع على هذه الاتفاقية، وعليها التراجع فوراً عنها لأنها جريمة ضد الشعب الفلسطيني"، مطالباً البرلمان العربية والإسلامية والدولية لإسقاط الاتفاق، وتحريك مؤسسات حقوق الإنسان لرفع قضايا ضده".

مداخلات النواب

النائب أشرف جمعة



وقال النائب أشرف جمعة في مداخلته: "إن الاتفاقية المذكورة هي بمثابة إعلان حرب من قبل الإدارة الأمريكية على شعبنا، ومحاولة لتلخص من التزامات وقرارات الأمم المتحدة بخصوص شعبنا لتصفية قضيتنا، فالولايات المتحدة تعمل من أجل إنهاء عمل الأونروا". وأضاف: "الإطار الرسمي الفلسطيني خاصة منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تتحمل مسؤولياتها وتحرك قضية اللاجئين دولياً، لذا علينا العمل وفق استراتيجية لتحشيد العالم مع قضيتنا العادلة".

وتابع: "نحن كأعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني نطالب بعقد لقاء افتراضي لوضع استراتيجية وطنية لمواجهة المؤامرة، وندعو لأكبر حملة دولية لإسقاط الاتفاق".

النائب إبراهيم المصدر



بدوره؛ قال النائب إبراهيم المصدر: "إنه لا يجوز للولايات المتحدة التدخل بعمل الأونروا، فهي تحاول الضغط على بعض الدول لربط تمويلها للأونروا بتمرير بعض الأفكار، لأنها تدرك أن عصب القضية الفلسطينية هم اللاجئين والأونروا شاهد على ذلك".

وطالب السلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية والدول العربية لرفع وحمل قضية اللاجئين، والعمل على الدفاع عن القضية الفلسطينية من أي مؤامرة، قائلاً: "مقضيتنا قضية تحرر وليست قضية أوضاع معيشية صعبة".

النائب سالم سلامة



بدوره؛ أوضح النائب سالم سلامة أن اتفاق الإطار يشكل تجاوزاً لصلاحيات الأونروا، وأن قبولها لهذه الاتفاقية يقوض حيادها، والرسالة التي أقيمت من أجلها، معتبراً الأزمة المالية التي تعلنها الأونروا دوماً هي مفتعلة من أجل الارتباط باتفاقات تغير عمل وملامح الأونروا".

وبيّن أن اتفاق الإطار يراد من خلاله تخلي الفلسطينيين من حقهم في العودة



وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ويعتبرها مقدمة عملية لإلغاء حق العودة الفلسطيني. 2. يطالب المجلس التشريعي وكالة الغوث بالتراجع عن التزامها بتنفيذ بنود اتفاقية الإطار مع الولايات المتحدة لما توقعه هذه الاتفاقية من ضرر بالغ على اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية. 3. اعتبار اتفاقية الإطار بين الولايات المتحدة ووكالة الغوث تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتتنافى مع مواد القرار 302 لعام 1949 القاضي بإنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لتوفير الحماية والمساعدات للاجئين الفلسطينيين إلى حين إنهاء معاناتهم.

4. التأكيد على أن بنود الاتفاقية تشكل خرقاً لمبدأ حياد المنظمات الدولية، وتعدي واضح على حقوق الموظفين العاملين في مؤسسات وكالة الغوث من اللاجئين الفلسطينيين. 5. التأكيد على أن اتفاقية الإطار تشكل حرماً لوكالة الغوث عن دورها الإنساني، وتجعل منها وكيلاً أمنياً أمريكياً للرقابة على اللاجئين الفلسطينيين.

6. الرفض التام لأي تدخل أمريكي في تعديل المناهج التعليمية في مدارس وكالة الغوث، بوصفه محاولة لدفع اللاجئين الفلسطينيين للقبول بالتعايش في ظل الاحتلال. 7. دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار عاجل بإلزام وكالة الغوث بصفقتها مؤسسة أممية بإلغاء اتفاقيتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. 8. الرفض التام لمنح الولايات المتحدة أي وصاية مباشرة أو تدخل في وضع السياسات الناظمة لعمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

9. دعوة كافة المؤسسات الحقوقية، ومؤسسات دعم اللاجئين إلى القيام بدورهم الفاعل في الضغط على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ودفعها للتراجع عن اتفاقية الإطار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تلا رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي النائب عاطف عدوان، تقرير لجنته على النحو التالي:

أولاً: مخاطر تنفيذ الاتفاقية

1. تخضع وكالة الغوث وفق الاتفاقية للقوانين الأمريكية بما ينفي عنها صفة الأممية، ويتمهى مع الرؤية الصهيونية للصراع، ورغبة الاحتلال في إنهاء دورها. 2. توافق وكالة الغوث بموجب الاتفاقية على تجريم النضال الفلسطيني، وتصفه بالإرهاب، من خلال خضوع الاتفاقية إلى المادة 130 (ج) من قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام 1961 الخاص بمكافحة الإرهاب.

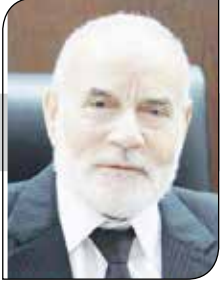
3. تلتزم وكالة الغوث ببنود جعلها أشبه بوكالة استخبارية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقوم وفق الاتفاقية بإجراء عمليات تفتيش حيادية كل ثلاثة أشهر لكافة منشأتها وموظفيها والمستفيدين من خدماتها، وتقوم بإنشاء نظام خاص بمراقبة المستفيدين من خدماتها المختلفة للتأكد من عدم انتهاكهم للحيادية، ورفع تقرير نصف سنوي حول أنشطتها لوزارة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى السماح للولايات المتحدة بمراقبة أنشطتها من خلال طرق متعددة وبشكل مستمر.

4. تشكل اتفاقية الإطار تهديداً مباشراً لأكثر من ثمانية وعشرين ألف موظف يعملون في وكالة الغوث غالبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين، وتحظر عليهم مناهضة الاحتلال، أو نصرته النضال الفلسطيني.

5. تهدد الاتفاقية ارتباط الجيل الفلسطيني الناشئ بقضيتهم الفلسطينية العادلة من خلال التزام وكالة الغوث بمراجعة وتعديل المناهج التعليمية، وإدراج مواد تعليمية تشمل حقوق الإنسان وحل النزاعات والتسامح، ونشر هذه المناهج التعليمية عبر شبكة الانترنت، بما يعزز فكرة التعايش مع الاحتلال.

ثانياً: التوصيات

1. يدين المجلس التشريعي توقيع اتفاقية الإطار بين الولايات المتحدة ووكالة غوث



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

الأسرى الستة.. حكاية أمل وشموخ نحو الحرية

عندما يُذكر النفق، يُذكر معه النور في نهاية النفق. هكذا يفهم الفلسطينيون معركتهم الممتدة مع الاحتلال إلى أن يحسروا وطنهم ويدحروا الاحتلال، وسوف يواصلون الحفر في كل نفق يتقنون بأنه سينتهي إلى النور في إطار عقود من الصراع أظهرت معدن الشعب الفلسطيني الذي اعتصم بالإيمان بعدالة قضيتهم وحتمية انتصاره، وانطوى على صبر أكبر من الصبر، ومنسوب إعجازي هائل من البسالة والإباء والشموخ، وتؤكد الآن بما لا يقبل الشك أن الاحتلال بكل إجراءاته ومخططاته، وبكل صولجانه وعربدته، لا يمكنه أن يلغي الهوية الفلسطينية والكفاح الوطني الفلسطيني أو أن يُخرج أصحاب القضية من التاريخ. بأظفارهم وإرادتهم الحية صنع الأسرى الفلسطينيين الستة، وإن أعاد الاحتلال اعتقالهم، تاريخاً فلسطينياً سيبقى في ذاكرة شعبهم وأمتهم طويلاً، وأشعلت عملية "انتزاع الحرية" في أذانهم وعقولهم الأمل اللامحدود بالحرية، وبثوا روح المقاومة في كثير من النفوس الخاملة حين قهروا المستحيل ونفذوا بأدوات بسيطة مشبعة بروح الابتكار والتخطيط والتنفيذ، عملية انتزاع الحرية من أكثر السجون الصهيونية تحصناً. حفر الأنفاق ليس وليد اللحظة، فللمقاومة، التي ينتمي إليها الأسرى الستة، باع طويل في العمل المقاوم التي يشكل حفر الأنفاق جزءاً مهماً من جهدها المقاوم، فقد أبدعت المقاومة في غزة في كسر الحصار والعدوان العسكري الصهيوني والانطلاق بالعمل المقاوم خلف خطوط العدو عبر شبكة كبرى من الأنفاق الدفاعية والهجومية بالرغم من كل أشكال المراقبة الصهيونية على مدار الساعة في إطار مشروع مقاوم يعمل بكل قوة نحو شق الطريق نحو شمس الحرية والانتعاش من نير الاحتلال. لا يعي مدى التأثير العميق لنفق الحرية في سجن جلبوع على الروح المعنوية الفلسطينية سوى أصحاب الأرض وأهل القضية ومحبيهم من أبناء الأمة وفي كل مكان، فعملية انتزاع الحرية لم تكن مجرد عملية تسجيل عالمياً في سجلات اختراق السجون الأمنية فحسب، بل كانت، وستبقى، في الوعي الجمعي الفلسطيني، حكاية اختراق احتلال غاشم والاستهزاء بترسانة عسكرية كبرى وضرب منظومة أمنية واستخبارية متطورة تركت آثارها العميقة على المنظومة السياسية الصهيونية برمته. لقد كان وصول الأسرى الستة إلى مروج فلسطين التاريخية بمثابة إحياء جديد للأمل بحق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وهو أمل يمثل تصميماً منقطع النظير لا يستطيع الاحتلال والإدارة الأمريكية وحلفاؤهما نزعها من أرواح وعقول الفلسطينيين بخطط اقتصادية تافهة لم تنجح في إعطاء الأمل لفقراء أمريكا، فكيف ستخدم الثورة في روح شعب يقاوم المحتل بكل قوة وعنفوان وشموخ وإباء؟! لقد بنى العدو الصهيوني دفاعه الاستراتيجي مستنداً إلى امتلاكه تفوقاً تقنياً وعلمياً عسكرياً ظن أنه لا يُخترق، ففي خدمته تعمل كل مراكز البحث العلمي العالمية وتنتج له أفضل تقنيات المراقبة والاستشعار والاستطلاع والاستخبارات، بحيث أوحى له أنها تزوده بصوت ديبب النمل في أي مكان في العالم، ويستطيع اختراق منظومات الاتصالات العالمية عبر وسائط تقنية وبرامج اتصالات مجانية متطورة. من هنا فقد أحدثت عملية انتزاع الحرية للأسرى الستة هزة في الوعي واللاوعي الصهيوني على حد سواء، بل إنها أضافت ملحمة جديدة من ملاحم الكفاح الفلسطيني، وحتى عندما أعاد الاحتلال اعتقالهم، فإن ثقتهم بالحرية لم تهين ولم تخر، بل، وكما نقل عنهم، فإنهم الآن أكثر يقيناً بها، فهم يعلمون أن وراءهم مقاومة بأسلة ستحررهم على رأس أي صفقة تبادل قادمة رغم أنف الاحتلال، ووراءهم شعباً عظيماً لن يخذلهم ولن يذمهم ويحيد في الداخل الفلسطيني عام 1948، وفي القدس، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات اللجوء وساحات الشتات. وختاماً.. لقد حقق ستة شبان فلسطينيين أسرى مالم يحققه قادة وسياسيون فلسطينيون منذ عقود من ذوي الفكر التسويقي المنهزم، ومن الضروري الاستفادة من هذه التجربة الرائعة عبر ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بمغادرة مربع الهزيمة والتعاون مع الاحتلال، والقناعة بالقدرة الهائلة لشعبنا الفلسطيني وإرادته القتبية ومخزونه الثوري الذي لا ينضب، وإحداث مراجعة شاملة للحال والمسار الوطني عبر تكريس استراتيجية وطنية موحدة تدير برنامجاً كفاحياً لمقاومة الاحتلال، وترسي رؤية وطنية جامعة تعيد بناء النظام السياسي الفلسطيني والبيت الفلسطيني الداخلي من جديد، وتقرّبنا أكثر فأكثر من إنجاز مشروع التحرير والعودة والاستقلال الوطني بإذن الله.

"وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا"

اللجان القانونية والتربوية تستكملان الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع قانون التنفيذ الشرعي



عقدت لجنتي القانونية والتربوية، ورشة عمل لاستكمال الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع قانون التنفيذ الشرعي تمهيداً لعرضه على المجلس التشريعي للقراءة الثانية. وحضر اللقاء النواب: محمد فرج الغول، ومروان أبو راس، وسالم سلامة، ومشير المصري، ومحمد شهاب، ومجموعة من قضاة المحكمة الشرعية العليا، ومحامين وحقوقيين مختصين. وأوضح النائب الغول: أن أهم الملامح التي جاء بها مشروع القانون هي الحفاظ على الضوابط والمحددات الأساسية المطلوبة لتنفيذ الأحكام النهائية والمتمثلة في وجوب إخطار المحكوم عليه لحثه على التنفيذ الطوعي، وإمهاله مدة للاعتراض؛ ثم الانتقال إلى التنفيذ الجبري بحقه. وبين الغول: أن مشروع القانون كفل لكل ذي مصلحة الحق في استئناف قرارات قاضي التنفيذ لدى محكمة الاستئناف، وحرص على اعتماد مدد وإجراءات نظر سريعة لنظر الاستئناف، ونظم مدة قصوى لحبس المدين خلال السنة الواحدة. يذكر أن اللجنتين عقدتا ثلاث ورش عمل وعدة لقاءات مع المختصين وذوي العلاقة بهدف إنضاج مسودة مشروع القانون وتجويدته، ومراعاة انسجام الصيغة المقترحة مع عمل الدوائر التنفيذية في المحاكم الشرعية، وكان المجلس التشريعي قد أقر مشروع قانون التنفيذ الشرعي بالمناقشة العامة بتاريخ 14/7/2021، وبالقراءة الأولى بتاريخ 17/8/2021.

اللجان القانونية والرقابة تلتقيان النائب العام



عقدت اللجنتين القانونية والرقابة وحقوق الإنسان والحرية العامة جلسة استماع للنائب العام المستشار ضياء الدين المدهون. وحضر الجلسة رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، ورئيس لجنة الرقابة النائب هدى نعيم، ومقرر اللجنة القانونية النائب مشير المصري، وأعضاء من اللجنتين وهم كل من النواب: عبد الرحمن الجمل، ومروان أبو راس، ومحمد شهاب، وبالإضافة إلى مدير مكتب النائب العام محمد مراد. وأشاد النائب الغول: بتطور العمل في النيابة العامة، وجهودها الكبيرة في حفظ الأمن والسلم المجتمعي، مؤكداً على ضرورة استمرار التواصل بين المجلس التشريعي والنيابة العامة خدمة للمجتمع وتذليلاً للعقبات وتسهيلاً للعمل. من جهتها: أشادت النائب نعيم بعمل النيابة العامة وتطورها، مؤكدة على ضرورة استمرار العمل في تطوير مرفق النيابة.

خلال جلسة عقد

النواب: الاحتلال لا يقهر القوة ومقاومته صفقة تبادل

د. بحر: الأبطال الستة مرّغوا أنف الاحتلال ومنظومته الأمنية في وحل العار



ونموذجاً يُحتذى لنيلها، وجميعهم من جنين القسام وهم:

1. الأسير البطل محمد قاسم العارضة، والمحكوم بثلاثة مؤبدات وعشرين سنة.
2. الأسير البطل يعقوب محمود قادري، والمحكوم بمؤبدتين وخمس وثلاثين سنة.

3. الأسير البطل أيهم فؤاد كمّجي، والمحكوم بمؤبدتين.

4. الأسير البطل محمود عبد الله العارضة، والمحكوم بالسجن المؤبد وخمسة عشر سنة.

5. الأسير البطل زكريا الزبيدي، والموقوف منذ 2019م.

6. الأسير البطل مناضل يعقوب نفيعات، الموقوف منذ 2019م.

سابعاً: المحاولات السابقة للأسرى لكسر القيد والتحرّر من سجون الاحتلال

وأورد التقرير أبرز محاولات الأسرى بهدف كسر القيد والتحرّر وهي على النحو التالي:

1. تنفيذ الأسرى أكبر عملية تحرّر من سجن "شطة" الصهيوني سنة 1958م استشهد خلالها أحد عشر أسيراً فلسطينياً، وقُتل سجانان صهيونيان، ونال سبعٌ وسبعون من الأسرى حريتهم آنذاك.

2. تمكن الأسير حمزة يونس من مدينة حيفا من كسر القيد والتحرّر من سجون الاحتلال ثلاث مرات خلال أعوام 1964،

وهم داخل المعتقلات.

ثالثاً: عمداً الأسرى

وهم من أمضوا في سجون الاحتلال أكثر من عشرين سنة وعددهم (90) أسيراً، منهم أربعة عشر أسيراً تجاوزوا الثلاثين سنة وأقدمهم الأسير نائل البرغوثي من القدس، وكريم يونس من الأراضي المحتلة عام 48.

رابعاً: اعتقال النواب

واصل الاحتلال استهداف نواب المجلس التشريعي بالاستدعاءات والاعتقالات واقتحام منازلهم وتفتيشها ولا زال أحد عشر نائباً قيد الاعتقال في سجون الاحتلال، وهم: (نزار رمضان، أحمد مبارك، محمد الطل، خالد طافش، حاتم قفيشة، محمد ماهر بدر، ياسر منصور، نايف الرجوب، مروان البرغوثي، أحمد سعادات، خالدة جرار) علماً بأن جميع النواب معتقلون إدارياً عدا ثلاثة منهم.

خامساً: اعتقال النساء والفتيات

تعرضت أكثر من ستة عشر ألف فلسطينية للاعتقال منذ العام 1967م وحتى اليوم، ورسد هذا التقرير مائة وعشرين حالة اعتقال لأسيرات من بينهن: أقدم أسيرة في سجون الاحتلال وأمل طقاطقة، والأسيرة المصابة إسرائ جعابيص، التي يتراجع وضعها الصحي يوماً بعد يوم.

سادساً: أبطال نطق الحرية الستة

الأبطال الستة أصبحوا أيقونة للحرية

الإنسان والأمم المتحدة لصالح قضية الأسرى العادلة، وخاصة نواب المجلس التشريعي المختطفين وسنعمل مع كل القوى والفصائل الوطنية والإسلامية على تفعيل قضية الأسرى وإبقائها حية متقدّة."

تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول:

تحرير الأبطال الستة، وأوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني

بدوره تلا النائب يوسف الشرافي: التقرير الذي تناول آخر تطورات قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال من بعد ذكرى يوم الأسير (16/4/2021م) الماضي إلى يومنا هذا، وهو على النحو التالي:

أولاً: إحصائيات الأسرى

ولفت الشرافي: إلى أن أكثر من مليون أسير فلسطيني ذاقوا مرارة الاعتقال منذ العام (1967م)، ولا زال منهم أكثر من (4800) أسير قيد الاعتقال، من بينهم الأسيران نائل البرغوثي وكريم يونس اللذان أمضيا في سجون الاحتلال أكثر من أربعين سنة، إضافة إلى ست وثلاثين أسيرة فلسطينية، و(230) طفلاً من بينهم خمسة وخمسون طفلاً لم تتجاوز أعمارهم أربعة عشر عاماً، وأحد عشر نائباً ثمانية منهم يخضعون للاعتقال الإداري، وثمانية وأربعون من محرري صفقة وفاء الأحرار أعاد الاحتلال اختطافهم، وأكثر من (750) مريضاً منهم ستة عشر أسيراً يعانون من مرض السرطان وأمراض خطيرة أخرى، وأربعمائة وأربعون أسيراً تحت الاعتقال الإداري، كما طالت الاعتقالات العديد من المسنين كان أبرزهم المسن عبد الرحيم بربر (ثمانون عاماً) من حي رأس العامود، والمسن إسحاق يونس (سبعة وسبعون عاماً) من رام الله، والمسن فؤاد الشوبكي (واحد وثمانون عاماً).

ثانياً: شهداء الحركة الأسيرة

دفع مائتان وستة وعشرون شهيداً حياتهم ضريبة العزة والانتصار، منذ عام (1967م)، منهم: ثلاثة وسبعون أسيراً استشهدوا تحت التعذيب في السجون، وواحد وسبعون أسيراً نتيجة الإهمال الطبي، وخمسة وسبعون أسيراً نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة، وسبعة أسرى بعدما أصيبوا بأعيرة نارية

أكد نواب المجلس على أن فرار الأسرى الستة قد شكل صدمة للاحتلال؛ وأن المقاومة ستجبره قريباً على صفقة تبادل مشرفة تضمن الحرية للكثير من أسرانا في مقدمتهم الأبطال الستة؛ جاءت تلك التصريحات خلال جلسة عقدها التشريعي مؤخراً لمتابعة مستجدات الأسرى في سجون الاحتلال، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير التالي:

كلمة رئيس المجلس بالإجابة

هذا ولفت رئيس المجلس بالإجابة د. أحمد بحر: إلى أن شعبنا خاض بالأمس القريب معركة سيف القدس البطولية التي أذلت وقهرت عنجھية وطاقوت الاحتلال.

ونوه خلال كلمة له في مستهل الجلسة: أن الأبطال الستة هم أركان الكيان الصهيوني وانتزعوا حريتهم انتزاعاً من بين أنياب الاحتلال، ومرّغوا منظومته الأمنية في وحل العار، وقال: "إن إعادة اعتقال الأسرى الأبطال ليس نهاية المطاف، بل هو محطة مهمة من محطات الصراع الدامي مع الكيان الصهيوني".

وشدد بحر: على أن الأسرى الستة قد أسقطوا هيبة السجون الصهيونية في نظر العالم إلى الأبد، وزلزلوا بنييت وحكومته ومؤسسته العسكرية والأمنية والاستخبارية، مستدرِكاً بالقول: "لعل من أقدار الله أن تتزامن عملية انتزاع الحرية مع الذكرى السنوية السادسة عشر لاندحار الاحتلال الصهيوني عن قطاع غزة عام 2005 رغم أنف شارون الذي قال نتساريم كتل أبيب".

وأكد أن قضية الأسرى ستبقى على رأس سلم الأولويات الوطنية حتى تحريرهم، وأن المقاومة الباسلة لن يقرّ لها قرار ولن يغمض لها جفن إلا بإنجاز صفقة تبادل مشرفة تقرّ بها عيون وقلوب أسرانا الأبطال، ثمناً وعد المقاومة بأن الأسرى الذين تم اعتقالهم سيكونوا على رأس أي صفقة تبادل قادمة.

وقال بحر: في ختام كلمته: "إن المجلس التشريعي ولجنة الأسرى ووزارة شؤون الأسرى، سنبقى في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات قضية الأسرى، وسنبذل قصارى جهودنا لحشد ودعم وتأييد برلمانات العالم ومنظمات حقوق

النائب الشرافي: نحمل الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى في سجونهم



لا يعرف سوى لغة لنا ستجبره على دل مشرفة

من أجل تحرير كل الأسرى عبر سعي المقاومة نحو أسر المزيد من جنود العدو بهدف تبييض سجون الاحتلال من أسرانا البواسل.

النائب جميلة الشنطي

من ناحيتها؛ اعتبرت النائب جميلة الشنطي ما قام به الأسرى السنة انتصار كبير، قائلة: "لا يمكن أن نترك الأسرى وحدهم في هذه المعركة، فكل الشعب الفلسطيني مطالبون بالقيام بواجبهم بحق الأسرى والوقوف إلى جانبهم، ولذا يجب تشكيل حالة استنفار وطني رسمية وأهلية لتعزيز صمود الأسرى وذويهم".



ودعت المقاومة للاستنفار خدمة للأسرى والقيام بواجبها في حال اعتدى الاحتلال على الأسرى وذويهم.

النائب محمود الزهار

من جهته؛ أشاد النائب محمود الزهار بعملية فرار الأسرى الستة من سجن جلبوع، مؤكداً على أهمية اسناد الأسرى وحماية ظهورهم، مطالباً كل برلمانات العالم بتفعيل لجان تقصي الحقائق حول معاناة الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال خاصة الأطفال. وطالب الزهار؛ المنظمات الدولية أن تأخذ دورها حتى تحقق العدالة في فلسطين، داعياً إرسال نسخة من التقرير لكل برلمانات العالم حتى تطلع على جرائم الاحتلال والعمل لإنهاء الظلم الواقع عليهم.

النائب مروان أبو راس



بدوره؛ طالب النائب مروان أبو راس بوضع الأسرى المعاد اعتقالهم بعد فرارهم من خلال نفق الحرية ضمن قائمة صفقة تبادل جديدة، معتبراً أن عملية الفرار هي صفقة على وجه الاحتلال لن يفيق

2. نطالب المنظمات الحقوقية، بالعمل الجاد للإفراج عن الأسرى باعتبارهم قوة مقاومة مشروعة طبقاً للشرائع السماوية، والقانون الدولي.

3. نطالب الصليب الأحمر الدولي بالقيام بواجبه تجاه الأسرى، وتكثيف زيارته لهم، والضغط على الاحتلال لتحسين شروط حياتهم والسماح لأهلهم بزيارتهم.

4. نطالب بتفعيل قرارات الأمم المتحدة ولجان حقوق الإنسان وخاصة حقوق الأسير، وذلك من خلال تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باستخدام القوة لإجبار الاحتلال على الإفراج عن أسرانا البواسل.

5. ندعو الدول العربية والإسلامية وأحرار العالم لملاحقة ضباط مخابرات وقادة الاحتلال ومقاضاتهم أمام المحاكم الدولية المختصة لممارستهم سياسة التعذيب الجسدي والنفسي للأطفال المعتقلين، باعتبار ذلك جريمة حرب.

6. ندعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لمناقشة أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية في ظل الانتهاكات اللاإنسانية التي يمارسها الاحتلال المجرم ضد أسرانا الأبطال.

7. ندعو برلمانات العالم لإنشاء لجنة لتقصي الحقائق حول اعتقال الأطفال الفلسطينيين، والتي تخالف الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

8. ندعو أحرار العالم لتبني حملة دولية للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين كافة من سجون الاحتلال.

9. ندعو وسائل الإعلام وخاصة الإعلام الجديد لتنفيذ حملات الكترونية واسعة للتضامن مع الأسرى، وتسييل الضوء على معاناتهم.

مداخلات النواب

النائب يونس الأسطل



بدوره أكد النائب يونس الأسطل، في مداخلة على أن سلاح الأنفاق والخنادق من أهم الأسلحة التي تثبت دوماً قوتها ونجاحاتها، وأن انتصار الأسرى الستة بالفرار تعد جولة جديدة من معركة سيف القدس، مشدداً على ضرورة العمل



للأهل بإدخالها عبر الزيارة، وعدم توفير أغذية شتوية في فصل الشتاء تقي الأسرى البرد القارس.

3. استخدام سياسة الإهمال الطبي المتعمد، لترك الأسرى فريسة للأمراض.

4. حرمان الأسرى من الزيارة لفترات طويلة تصل إلى سنوات، ومنعهم من الاتصال الهاتفي مع ذويهم.

5. إجراء تنقلات تعسفية من سجن إلى آخر، أو من قسم إلى آخر، لإحداث إرباك وتوتر لدى الأسرى ومنع استقرارهم.

6. عقاب الأسرى لأتفه الأسباب بالعزل الانفرادي السيء، لفترات تصل إلى سنوات في ظروف قاهرة.

7. استخدام التحقيق العسكري المحرم دولياً ضد الأسرى، وفيه تستخدم أساليب عنيفة جداً قد تؤدي إلى الموت.

8. استخدام سياسة الاعتقال الإداري التعسفية بحقهم.

9. اعتقال الأسيرات في سجن الدامون سيء الذكر، في ظروف قاسية، ويحرمن من كافة حقوقهن البسيطة بما فيها حق التعليم والزيارة والعلاج.

تاسعاً: التوصيات

وجاءت توصيات التقرير على النحو التالي:

1. نحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى، وعن كل العذابات التي تحدث بهم بعد تمكن الأبطال الستة من الفرار.

و1967، و1971م قبل أن يتم اعتقاله من جديد.

3. تحرر الأسير محمود عبد الله حماد من سجن رام الله سنة 1969م.

4. تحرر الأسير ناصر عيسى حامد من محكمة الاحتلال برام الله سنة 1983م.

5. تحرر ستة من الأسرى الأبطال من سجن غزة المركزي سنة 1987م.

6. تحرر ثلاثة أسرى من سجن نفحة سنة 1987م.

7. تحرر الأسير عمر الناييف أثناء نقله إلى مستشفى بيت لحم سنة 1990م.

8. نجح أسيران فلسطينيان في التحرر من سجن "كفار يونا" الصهيوني سنة 1996م.

9. حاول ستة عشر أسيراً فلسطينياً التحرر من سجن عسقلان سنة 1996م قبل أن يتم اكتشاف عملياتهم البطولية.

ثامناً: معاناة الأسرى في سجون الاحتلال

وأوضح النائب في تقريره أبرز المعاناة في سجون الاحتلال، والتي تتمثل في النقاط الآتية:

1. عدم مناسبة السجون للحياة الأدمية، من ضيق الغرف والزنازين، وتواجد أعداد كبيرة بها، وعدم دخول الشمس والهواء النقي لها، وانتشار الرطوبة بشكل كبير مما يسبب لهم الأمراض.

2. عدم توفير ملابس كافية للأسرى (شتوية أو صيفية)، أو حتى السماح

بقية المداخلات

منها أبداً، وأن استمرار محاولات الفرار تسبب ألم بليغ للاحتلال، لافتاً إلى نجاح المحاولة المذكورة يزيد من ثبات وقوة أسرانا وشعبنا.

النائب سالم سلامة

أما النائب سالم سلامة؛ فقد أشار إلى أن أكثر من 45 نائباً من نواب الشعب الفلسطيني تعرضوا للاختطاف من قبل الاحتلال.

وطالب المقاومة بمزيد من العمل

من أجل تحرير أسرانا وأرضنا، معتبراً أن المقاومة والقوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الاحتلال، مستذكراً اندحار الاحتلال عن قطاع غزة، والتي كان يعتبر المستوطنات فيها جزءاً لا يتجزأ من أراضيه، ولكنه اندحر وهذه بشرى

بأن الأسرى والأرض سيتم تحريرها.

النائب عاطف

عدوان

من ناحيته؛ أكد النائب عاطف عدوان، أن فرار 6

أسرى من سجون الاحتلال انجاز يدل على أن شعبنا تواق للحرية والحياة، وهو انجاز يحسب لأسرانا وشعبنا، موضحاً العملية أصابت الاحتلال بمقتل.

وأشار إلى أن فرار الأسرى الستة وحد أبناء شعبنا الفلسطيني، وبين مدى التفاف شعبنا حول القضايا الوطنية الكبرى خاصة الأسرى، مطالباً بمخاطبة العالم أسره وخاصة البرلمان حول معاناة الأسرى في سجون الاحتلال.

النائب محمد فرج الغول

بدوره؛ أشاد النائب محمد فرج الغول بإنجاز الأسرى الستة، واصفاً

تمكنهم من فرار بالعملية البطولية رغم إعادة اعتقالهم، مبيناً أن التعذيب الذي مورس عليهم هو جريمة حرب، مطالباً برفع قضايا على الاحتلال في المحاكم الدولية والوطنية لمحاسبته على الجرائم التي يرتكبها بحق الأسرى، خاصة العقاب الجماعي الذي ينتهجه الاحتلال بحق الأسرى.

وقال الغول: "نحن بحاجة لتحويل

التوصيات لبرنامج عمل وتنفيذها على الأرض ومتابعة تنفيذها بلجنة مشتركة بين المجلس التشريعي ووزارة شؤون الأسرى والمحريين".

وكيل وزارة الأسرى والمحريين

من جهته؛ أشاد وكيل وزارة الأسرى بهاء

الدين المدهون باهتمام المجلس التشريعي بقضية الأسرى، موضحاً أن الأسرى انتصروا نصراً كبيراً عندما كشفوا هشاشة

الاحتلال ومنظومته الأمنية، مبيناً أن قضية الأسرى ركيزة وطنية توحد الجميع الأمر الذي بات جلياً في التفاف جميعاً حول أبطال النفق، مشيراً إلى أن النفق قضى على ما تبقى من اتفاقية أوسلو.

وقال المدهون: "الواقع داخل السجون يسوء يوماً بعد يوم، والمعركة ضد الأسرى تشتد، والاحتلال يحول حياة الأسرى إلى جحيم، فقد أوقف الاحتلال كل مظاهر الحياة المنقوصة أصلاً لدى الأسرى، وكثفت إدارة سجون الاحتلال الهجمة على الأسرى وفي إجراءات

عقابية جماعية".

الأسير المحرر محمود شحدة أبو عيشة



بدوره شرح الأسير المحرر محمود شحدة أبو عيشة؛ المعاناة التي يعيشها الأسرى خاصة في سجون جلبوع الذي فر

منه الأسرى الستة، حيث هناك إجراءات أمنية مشددة، موضحاً أن الأسرى الستة أخذوا على عاتقهم كسر هيبة الاحتلال وسجن الخزنة كما يطلق عليه ليحققوا المعجزة حيث أن هناك وضع أمني معقد بالسجن، لافتاً أنه يتم عد الأسرى ثلاث مرات باليوم، وأيضاً هناك عملية دق الشبائيك حيث يخرج السجناء الأسرى من الزنازين ويبدؤوا يطرقوا بالعصي على الأرض والجدران وكل شيء حتى يتأكدوا من سلامتها وأنه لا يوجد أي شيء غريب.

وأضاف المحرر كما يوجد في جلبوع التفقد الليلي حيث يمر السجناء كل نصف ساعة على الزنازين للتأكد أن الأسرى نيام، ويمنع على الأسير تغطية جسده حتى يتمكن السجناء من رؤيته.

لجنة التربية تناقش معايير اختيار مدراء المدارس مع وكيل وزارة التعليم

رئيس وأعضاء اللجنة النواب: عبد الرحمن الجمل، ويوسف الشرافي، ومحمد شهاب، وخميس النجار.

وبحثت اللجنة خلال اجتماعها تصاعد منحنى أعداد وفيات كورونا، وتم التوافق على المتابعة مع وزارة الصحة للتعرف على إجراءاتها في مواجهة انتشار الموجة الجديدة من الجائحة.

من ناحية أخرى ناقشت اللجنة طرح قانون التنفيذ الشرعي على المجلس لإقراره بالقراءة الثانية، وقضية تقليص وزارة التربية والتعليم لخصص التربية الإسلامية في المدارس.

كما بحث النواب توصيات مؤتمر ديوان الموظفين العام الخاص بإعلان إجراءات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية المنعقد مؤخراً، مؤكداً أنهم يبذلون أقصى الجهود المستطاعة بهدف خدمة ذوي الإحتياجات الخاصة.



التي تم تشكيلها، وآليات معالجة الوزارة لها والإجراءات المتخذة لضمان عدم تكرار ما حدث.

وتعقد اجتماعاً دورياً

إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً حضره

جائحة كورونا.

وفي معرض رده على تساؤل النواب حول ما جرى مؤخراً في مدرسة غازي الشوا الثانوية للبنين في بيت حانون؛ أشار نائب التحقيق الحادثة، ونتائج وتوصيات لجنة التحقيق

ناقشت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية دورة تأهيل مدراء المدارس التي عقدتها الوزارة مؤخراً، بالإضافة للوقوف على معايير وآليات اختيار المرشحين لمنصب مدير مدرسة، جاء ذلك خلال زيارة نظمها رئيس وأعضاء اللجنة لوكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت، وضم وفد اللجنة النائبين عبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم بدوره أوضح د. ثابت؛ أن وزارته تسعى دوماً لاختيار مدراء مدارس من أصحاب الكفاءة والتجربة لما في ذلك من أهمية وانعكاس إيجابي على العملية التربوية والتعليمية في قطاع غزة، لافتاً لمهنية وموضوعية المعايير وشفافية مجريات عملية الاختيار والتعيين.

وفي سياق متصل أثنى النائب الجمل، على جهود وزارة التربية والتعليم في إدارة العملية التعليمية، خصوصاً في ظل الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل الوزارة في ظل

بحثوا التعاون المشترك.. اعلام التشريعي يزور مؤسسة بيت الصحافة

روايات الاحتلال في المحافل الدولية، مشيدين بالدعم المهني والتدريبي الذي توفره المؤسسة للإعلاميين والصحفيين الفلسطينيين.

بدوره رحب جاد الله؛ بالوفد معبراً عن اعتزازه بالزيارة ومؤكداً على استعداد مؤسسته لتوفير الدعم المهني والتدريبي اللازم لأي مؤسسة إعلامية فلسطينية والعاملين فيها؛ لافتاً للدور المهم الذي يؤديه الصحفي الفلسطيني في مجابهة روايات الاحتلال، ومقدراً الجهود الإعلامية التي ينفذها اعلام المجلس التشريعي.

زار وفد من الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالمجلس التشريعي مؤسسة بيت الصحافة في مدينة غزة، والتقى الوفد الزائر مع رئيس المؤسسة بلال جاد الله، وبحثوا معه آليات التعاون المشترك وخاصة فيما يتعلق بتدريب الإعلاميين، وضم الوفد مدير الدائرة الإعلامية ماجد أبو مراد، ومدير العلاقات العامة حسام أبو حججوع.

من ناحيته أشاد وفد اعلام التشريعي بالدور الوطني والمهني المهم الذي تقوم به مؤسسة بيت الصحافة وخاصة ما يتعلق بدعم وتأييد الرواية الفلسطينية ودحض



أثناء لقاء مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

لجنة الرقابة تبحث واقع مراكز التأهيل والإصلاح والنظارات وأماكن التوقيف



والإصلاح، والاستقرار وتطوير العمل في تلك المراكز، واتفق الجانبان على استمرار التنسيق بينهما لمتابعة حالة حقوق الإنسان في كل مرافق ومواقع العمل الرسمية في قطاع غزة.

وتعقد اجتماعاً دورياً

وفي سياق منفصل عقدت اللجنة اجتماعاً دورياً بحضور رئيس وأعضاء اللجنة النواب: هدى نعيم، وعبد الرحمن الجمل، ويحيى العبادسة، وناقشوا قضايا تستحوذ على اهتمام المواطنين ومنها: مخرجات زيارة رئيس اللجنة لمدير عام قوى الأمن الوطني اللواء محمود أبو وطفة، والعميد بهجت أبو سلطان.

كما ناقش النواب توصيات ومخرجات اجتماع رئيس اللجنة مع مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، والتحديات التي تواجه عملهم، وسبل حلها، ومساهمة المجلس في ذلك من خلال التنسيق بين لجنة الرقابة ولجنة الداخلية والأمن الوطني، وبحث النواب بعض الشكاوى الواردة للجنة من بعض المواطنين ووضعوا توصيات لحلها.

بحثت لجنة الرقابة العامة والحريات وحقوق الإنسان بالتشريعي حالة حقوق الإنسان في مراكز التأهيل والإصلاح والنظارات ومراكز التحقيق والتوقيف في قطاع غزة، وذلك لدى استضافتها وفد من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بالإضافة لبحث سبل التعاون المشترك بين الهيئة واللجنة.

وحضر اللقاء رئيس لجنة الرقابة في المجلس النائب هدى نعيم، وعضو اللجنة النائب يحيى العبادسة، فيما حضر عن الهيئة مديرها جميل سرحان، ومنسق التحقيقات فيها بكر التركماني، ومدير مكتب غزة والشمال رأفت صالحه.

وأشادت النائب نعيم، بالتعاون والتنسيق المشترك بين لجنة الرقابة والهيئة، مؤكدة أن التعاون المذكور يأتي في سياق خدمة المواطن الفلسطيني وتدعيم حالة وقواعد حقوق الإنسان في المجتمع، مشيرة لشراكة اللجنة مع كل المؤسسات التي تهدف لترسيخ حالة حقوق الإنسان.

وأشاد الطرفان بواقع حقوق الإنسان في مراكز التحقيق والنظارات ومراكز التأهيل

لجنة القدس والأقصى: استمرار اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى ينذر بحرب دينية

ودعت اللجنة في بيانها المقاومة الفلسطينية الباسلة لتأخذ زمام المبادرة دفاعاً عن الأقصى المبارك وحاضنته مدينة القدس. ودعت برلمانات العالم للوقوف في وجه الاحتلال الصهيوني الذي يستمر في تدنيس المقدسات الإسلامية وانتهاك القوانين والمواثيق والأعراف الدولية. وطالبت الأردن الشقيق ملكاً وبرلماناً وحكومة وشعباً أن يكون لهم دور بارز في لجم المستوطنين ومنع تدنيسهم للأقصى، من خلال تقوية وجودهم في متابعة شؤون المسجد الأقصى وتكثيف أعمال الترميم والصيانة، وعدم الانصياع لإملاءات الاحتلال. وحذرت اللجنة في بيانها من استمرار استفزازات المستوطنين وجنود جيش الاحتلال.

حذرت لجنة القدس والأقصى من دعوات ما يسمى باتحاد منظمات الهيكل الصهيوني للمستوطنين لاقتحامات واسعة للمسجد الأقصى المبارك أثناء ما يسمى "عيد الغفران" عند اليهود، لافتة إلى أن ذلك يهدف إلى تمكين الصهاينة المقترحين من أداء الطقوس التلمودية في ساحات الأقصى بشكل علني وجماعي بقيادة كبار حاخاماتهم، ومن هذه الطقوس المزعومة: أداء صلوات التوبة العلنية الجماعية، وتكرار نفخ البوق في الأقصى؛ محذرة من أن التمادي في ذلك سيفجر حرباً دينية. جاءت تصريحات اللجنة في بيان صحفي أصدرته مؤخراً ودعت فيه أهلنا في القدس والضفة والداخل المحتل للرباط والاحتشاد في ساحات الأقصى ليفشلوا مخططات الاحتلال الصهيوني ومستوطنيه.

اللجان الاقتصادية والقانونية تلتقيان رئيس سلطة الأراضي



الشرافي، وأحمد أبو حلبية. وأشاد النواب بعمل سلطة الأراضي وتطوره في الآونة الأخيرة، مؤكداً على ضرورة حفظ حقوق المواطنين، وحماية الأراضي الحكومية من أي تعديلات محتلة، مشددين على ضرورة الالتزام بالقوانين والتشريعات. بدوره قدم الباز؛ شرحاً مفصلاً حول سياسات تسوية الأراضي غير المسجلة لدى سلطة الأراضي؛ موضحاً أنهم يعملون في إطار القانون وبما يخدم المصلحة العامة ويحقق مصلحة المواطنين.

التقت لجنتي الاقتصادية والقانونية في المجلس التشريعي برئيس سلطة الأراضي د. عماد الباز، للاطلاع على تطورات العمل في سلطة الأراضي وآلياته، والوقوف على أبرز الإنجازات والمشاريع التي نفذتها السلطة خلال الفترة الأخيرة.

وحضر اللقاء رئيس اللجنة الاقتصادية النائب يحيى العبادسة، ورئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، بالإضافة لأعضاء اللجنتين النواب: يونس أبو دقة، وسالم سلامة، ومحمد شهاب، ويوسف

تعليقاً على إعادة اعتقال "انفيغات وكممجي"

د. بحر: نسعى لاستراتيجية وطنية لتبيض السجون

أدان د. أحمد بحر؛ إعادة اعتقال الاحتلال للأسيرين الفارين مناضل انفيغات وأيهم كممجي، معتبراً أن رسالتهم وقضيتهم وصلت للعالم كله وهي أنهم تواقون للحرية والحياة الكريمة، حتى مع إعادة اعتقالهم، مؤكداً أن الكل الوطني يسعى ضمن استراتيجية وطنية شاملة لتحرير الأسرى وتبيض السجون ومحاسبة الاحتلال على جرائمه بحقهم.

وقال بحر؛ في تصريح صحفي عقب عملية إعادة اعتقالهما: "إن اعتقال الأسرى الستة الذي فروا من سجن جلبوع عبر نفق الحرية، لا يعني نهاية المطاف، بل لا زالت الصفعة التي وجهوها للاحتلال مدوية، ولن تمحى آثارها أبداً، حيث زعزت أركان وصورة

أمن الاحتلال، وأبدت هشاشته". وأضاف: "إن انتصار أبطال نفق الحرية سيكون ملهماً لكل الأسرى وللفصائل الفلسطينية، وأن ما جرى سيكون وقوداً لكل الفلسطينيين من أجل العمل على تحرير الأسرى وتبيض سجون الاحتلال".

وشدد بحر؛ على ضرورة أن تأخذ فصائل المقاومة زمام المبادرة في تحرير كل الأسرى وخاصة أبطال عملية نفق الحرية المعاد اعتقالهم. ودعا رئيس المجلس التشريعي بالإنابة البرلمانات العربية والإسلامية واتحادات البرلمانات إلى تسليط الضوء على معاناة الأسرى الفلسطينيين والعمل على إنهاءها وحاسبة الاحتلال على جرائمه بحقهم.



لجنة الداخلية لدى اجتماعها مع وكيل وزارة الداخلية اللواء ناصر مصلح ومساعدته اللواء محمود أبو وطفة